

صحيفة وقائع: التجريم

تجريم العلاقات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس (اللواط والسحاق)

توجد 76 بلداً على الأقل قوانين تمييزية تجرم العلاقات الجنسية الخاصة القائمة على التراضي بين بالغين من نفس الجنس، فتعرض الملايين الأفراد لخطر الاعتقال والمحاكمة والسجن بل وعقوبة الإعدام في خمسة بلدان على الأقل.

فتجريم السلوك الجنسي القائم على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس ينتهك الحق في الخصوصية والحق في التحرر من التمييز، وكلاهما مكفول بموجب القانون الدولي، ويضع الدول في حالة خرق جوهري لالتزامها بحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بصرف النظر عن الميل الجنسي أو الهوية الجنسية.

وتحظر هذه القوانين عادة أنواعاً معينة من النشاط الجنسي أو أي صداقة حميمة أو نشاط جنسي بين أشخاص من نفس الجنس. وفي بعض الحالات، تعد صياغة القانون غامضة أو غير محددة، فتشير على سبيل المثال إلى "الفسوق" أو إلى "جرائم ضد الأخلاق العامة" أو "ضد نظام الطبيعة". وتجرم بعض الدول على وجه الخصوص السلوك الجنسي بين الذكور (اللواط)، والسلوك الجنسي بين الإناث (السحاق)، بينما تحرم دول أخرى اللواط والسحاق على حد سواء.

وتعد هذه القوانين في معظم الأحوال ميراث الحكم الاستعماري: فقد فرضت على البلدان المعنية في القرن التاسع عشر من جانب سلطات الاستعمار في ذلك الوقت. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من القوانين المستخدمة لمعاقبة المثليين جنسياً جنسياً في أفريقيا ومنطقة الكاريبي قد كتبت في لندن في واقع الأمر أثناء العصر الفيكتوري.

ماذا يقول القانون الدولي عن التجريم؟

1994 ، وفي قضية توين ضد استراليا، أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن القوانين التي تجرم المثلية الجنسية تنتهك الحق في الخصوصية والحق وعدم التمييز، وهو ما يمثل خرقاً للالتزامات القانونية للدول. بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وحيثما تطبق هذه القوانين، فإنها قد تؤدي أيضاً إلى انتهاكات للحق في التحرر من الاعتقال التعسفي والاحتجاز.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي توقع عقوبة الإعدام على السلوك الجنسي القائم على التراضي بين بالغين من نفس الجنس تنتهك الحق في الحياة الذي يكفله الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان. ويعد الإعدام العقوبة المقررة من الناحية القانونية للجرائم المتعلقة بالمثلثية الجنسية في كل من إيران، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، والسودان، واليمن، وقد تطبقها المحاكم الدينية في مناطق من الصومال ونيجيريا.

وقد أحقق المدافعون عن التجريم مراراً في إقناع لجنة حقوق الإنسان بأن التجريم يعد استجابة "معقولة" و "متناسبة" لأي ادعاء عن خطر يهدد الصحة العامة والرفاه الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، أكدت اللجنة على التأثير الضار للتجريم بالنسبة للصحة العامة، بما في ذلك في سياق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه (انظر أدناه).

وبينما توجد لدى البلدان ثقافات وتقاليد مختلفة، كما تتنوع المواقف العامة بدرجة كبيرة، فإن التركيز على العالمية في القانون الدولي لحقوق الإنسان يتطلب من جميع الدول، بصرف النظر عن القيم الثقافية والتقليدية السائدة، والمعتقدات الدينية، والرأي العام، حماية حقوق الإنسان لكل فرد.

عواقب التجريم

أعربت الأمم المتحدة مراراً عن قلقها إزاء تجريم العلاقات بين الأشخاص من نفس الجنس. فبالإضافة إلى انتهاك الحقوق الأساسية، فإن التجريم يضيفي صفة شرعية على التحيز في المجتمع بشكل عام، ويعرض الأفراد لجرائم الكراهية، والانتهاك من جانب الشرطة، والتعذيب، والعنف الأسري.

وكما أوضحت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن التجريم له أيضاً أثر ضار على الصحة العامة، وخاصة على الجهود المبذولة للوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. فالتجريم، على سبيل المثال، يمكن أن يمنع بعض أولئك الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس من التقدم لإجراء الفحوص وتلقي العلاج خوفاً من وقوعهم تحت طائلة القانون. ويمكن أن يهدد أيضاً أولئك الذين يعملون من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للمثليات جنسياً، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية (الشواذ جنسياً)، وذلك بتعرضهم للهجمات والترويع.

كما أن التجريم يغذي التمييز ضد الأشخاص الذين يلبسون أو يتصرفون بطريقة تتعارض مع الأعراف الجنسية التقليدية. فقد وقعت حوادث كثيرة لأفراد اعتُقلوا أو هُوجموا بسبب ملابسهم، أو تصنعهم، أو أسلوبهم في الحديث.

وظهور كراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسية على نطاق واسع إنما يجعل من الضروري بصورة أكثر إلحاحاً أن تنهض الحكومات بواجبها القانوني لحماية الشواذ

جنسياً من العنف والتمييز. ويعد إلغاء القوانين التي تجرم السلوك المثلي والقوانين الأخرى التي تُستخدم لمعاقبة الشواذ جنسياً خطوة هامة نحو محاربة التحيز وحماية الحياة البشرية.

نقاط العمل

بالنسبة للدول

إلغاء القوانين التي تجرم العلاقات الجنسية الخاصة القائمة على التراضي بين البالغين من نفس الجنس، والقوانين الأخرى التي تُستخدم لمعاقبة الأفراد على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسية، وهو ما يشكل انتهاكاً للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

الإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين حالياً بسبب السلوك الجنسي القائم على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس.

تعديل قوانين سن الرشد، حسب مقتضى الحال، للمساواة بين سن الرشد فيما يتعلق بسلوك المثليين جنسياً وغير المثليين جنسياً.

ضمان عدم تعرض الأفراد لفحوص بدنية مهينة لغرض تحديد ميلهم الجنسي.

يمكنك أيضاً أنت وأصدقاؤك والأفراد الآخرين أن تُحدثوا فرقاً:

إفصح عندما يتم القبض على أشخاص من حولك أو يُسجنوا بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية.

إذا كنت تعيش في دولة تواصل تجريم المثلية الجنسية، إكتب لحكومتك و/أو المشرعين، وحثهم على إدخال الإصلاحات الضرورية لكي يمثل القانون الوطني للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي تحظر تجريم السلوك المثلي الخاص القائم على التراضي. إبعث برسائل إلى الصحف وشارك في المناقشات الحاسوبية كوسيلة للتعبير عن دعمك للإصلاح.

إذا تم القبض عليك أو على أصدقاؤك أو أفراد أسرته أو احتجازكم بناءً على تُهم تتعلق بالسلوك الجنسي القائم على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس، إلجأ إلى تدابير الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان عن طريق إرسال رسائل بالبريد الإلكتروني إلى الموقع urgent-action@ohchr.org.

صحيفة وقائع: المساواة وعدم التمييز

المساواة وعدم التمييز

تعد المساواة وعدم التمييز من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. فمن حق كل إنسان، دون تمييز، أن يتمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في أن يعامل على قدم المساواة أمام القانون، والحق في الحماية من التمييز لأسباب مختلفة من بينها الميل الجنسي والهوية الجنسية.

القوانين والسياسات التمييزية

تعد قوانين الدول وسياساتها والتي ينبغي أن تحمي كل فرد من التمييز مصدر التمييز المباشر وغير المباشر ضد ملايين المثليات جنسياً، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية (الشواذ جنسياً) في جميع أنحاء العالم. ففي أكثر من ثلث بلدان العالم، يتم تجريم العلاقات الجنسية الخاصة القائمة على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس. فهذه القوانين تنتهك الحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز، وكلاهما يكفله القانون الدولي، مما يعرض الأفراد لخطر الاعتقال، والمحاكمة، والسجن، بل وعقوبة الإعدام في خمسة بلدان على الأقل.

وتشمل الأمثلة الأخرى للتدابير التمييزية: منع الشواذ جنسياً من تولي وظائف معينة، وفرض قيود تمييزية على حرية التعبير والمظاهرات العامة، والحرمان من الاعتراف القانوني بالعلاقات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس. وتطالب دول كثيرة مغايري الهوية الجنسية بالخضوع للتعقيم كشرط للحصول على اعتراف قانوني بهويتهم الجنسية، وبدون ذلك يضطر الكثيرون إلى العيش على هامش المجتمع، مع استبعادهم من الوظائف العادية، والرعاية الصحية، والتعليم، وحرمانهم من الحقوق الأساسية الأخرى.

لا تُقَلُّ "مثلياً جنسياً"

تعد حرية التعبير مهددة في أجزاء من أوروبا الشرقية وأفريقيا بواسطة سلسلة من القوانين ومشاريع القوانين التي تهدف إلى حظر "التشجيع العام للمثلية الجنسية". وغالباً ما تواجه الجماعات الشاذة جنسياً قيوداً تمييزية وعمليات حظر على عقد اجتماعات عامة. فقد تم حظر مسيرات الفخر الخاصة بالشواذ جنسياً في بعض المدن؛ وفي مدن أخرى حيث نظمت هذه المسيرات، لم تتخذ السلطات تدابير فعالة لحماية المشاركين، مما أدى إلى وقوع هجمات عنيفة من جانب جماعات النازية الجدد والمتطرفين الآخرين.

التمييز الاجتماعي

يعاني الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم شواذ جنسياً من الوصم الاجتماعي، والإقصاء، والتحيز في العمل، وفي البيت، وفي المدرسة، وفي مؤسسات الرعاية الصحية، وفي جوانب أخرى كثيرة من حياتهم. ويمكن أن يُطرد هؤلاء الأشخاص من وظائفهم، وأن يتعرضوا للتسلط في المدرسة، وأن يُحرّموا من العلاج الطبي المناسب، وأن يُطردوا من منازلهم، وأن يلفظهم آباؤهم، وأن يُرغموا على دخول مؤسسات العلاج النفسي، وأن تُرغم السُحاقيات على الزواج أو الحمل، وأن تُلوّث سمعتهن. وبالنسبة لحاملي صفات الجنسين (المختنن)، غالباً ما يبدأ التمييز بعد الولادة، حيث يخضع الأطفال والأولاد المختنن للتدخلات الجراحية وتدخلات أخرى تجرى لهم دون موافقتهم أو الموافقة المستنيرة لآبائهم بقصد التخلص من فروق الخنوثة.

مسؤولية الدولة

تتحمل الدول التزاماً قانونياً بأن تتأكد من أن قوانينها وسياساتها لا تميز ضد الأفراد على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، وأن الإطار القانوني يوفر حماية ملائمة من مثل هذا التمييز الذي تمارسه أطراف ثالثة. ويتجاوز هذا الالتزام اعتبارات الثقافة، والتقاليد، والدين. فيجب على جميع الدول، بصرف النظر عن تاريخها أو خصوصياتها الإقليمية، ضمان حقوق جميع الأفراد. وتعد الحكومات التي ترفض حماية حقوق الإنسان للشواذ جنسياً في حالة انتهاك للقانون الدولي.

مظاهر التقدم الأخيرة

بذلت بعض الدول في السنوات الأخيرة جهداً أكيداً لتعزيز حماية حقوق الإنسان للشواذ جنسياً. فقد تم اعتماد سلسلة من القوانين الجديدة، من بينها قوانين تحظر التمييز وتعاقب على جرائم كراهية المثلية الجنسية، وتعترف بالعلاقات بين أشخاص من نفس الجنس، وتسهل لمغايري الهوية الجنسية الحصول على الوثائق الرسمية التي تعبّر عن نوع الجنس الذي يفضلونه.

وقد دأبت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي على إبداء قلقها إزاء الأشكال المتكررة والمتطرفة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشواذ جنسياً. وتشمل هذه الآليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات لرصد امتثال الدول للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين الآخرين الذين يعينهم مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في التحديات الملحة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

2010 ، وفي خطاب تاريخي عن المساواة بين الشواذ جنسياً في نيويورك، طالب بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ تدابير من أجل التصدي للانتهاك والتمييز ضد الشواذ جنسياً: ”إننا كرجال ونساء من أصحاب الضمائر نرفض التمييز عموماً، ولا سيما التمييز القائم على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية. وعندما يكون هناك توتر بين المواقف الثقافية وحقوق الإنسان العالمية، يجب أن تفوز حقوق الإنسان.“

نقاط العمل

بالنسبة للدول:

تجريم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين بالغين من نفس الجنس.
اعتماد قوانين مناهضة للتمييز تحظر التمييز القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسية في العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، وتحديد الهوية.
إنفاذ قوانين تسهل الاعتراف القانوني بنوع الجنس الذي يفضل الشخص دون المطالبة بالتعقيم، أو إجراء جراحة لإعادة تحديد نوع الجنس، أو أي إجراءات أو علاجات طبية أخرى. وإلغاء القوانين التي تطالب بتعقيم الأشخاص الذين أجريت لهم جراحة لإعادة تحديد نوع الجنس.
ضمان حصول موظفي إنفاذ القانون، والرعاية الصحية والتعليم، ورجال القضاء، وأفراد قطاعات الخدمات الأخرى على التدريب اللازم حتى يتمكنوا من ضمان معاملة الشواذ جنسياً على قدم المساواة.
اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ التشريعات المناهضة للتمييز في جميع قطاعات المجتمع.
بالنسبة لوسائل الإعلام:

تقديم صورة موضوعية ومتوازنة عن الشواذ جنسياً وشواغلهم الخاصة بحقوقهم.
إفساح المجال لإسماع صوت أفراد وجماعات الشواذ جنسياً في التغطية الصحفية، والتلفزيونية، والإذاعية.

بالنسبة لك ولأصدقائك والأفراد الآخرين سواء كانوا أو ليسوا من الشواذ جنسياً:
تكلم صراحة عندما تشاهد أي شكل من أشكال التمييز ضد الشواذ جنسياً.

إذا كنت أنت أو أصدقائك أو أفراد من أسرتك تعتقدون أنكم من ضحايا التمييز بسبب ميولكم الجنسية أو هويتكم الجنسية، اتخذوا إجراءات خاصة بحقوق الإنسان عن طريق توجيه رسائل بالبريد الإلكتروني إلى موقع urgent-action@ohchr.org.

لا تفترض أن كل شخص آخر هو من الغيريين جنسياً : استفسر عما إذا كان الشخص له عشير بدلاً من افتراض أن له زوجة، إن كان رجلاً، أو زوج، إن كانت امرأة.

لا تفترض أن جميع مزدوجي الهوية الجنسية والمختثين هم من المثليات جنسياً أو المثليين جنسياً فقد يكونون من الغيريين جنسياً أو مزدوجي الميل الجنسي.

صحيفة وقائع: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والميول الجنسية، والهوية الجنسية

ما هي حقوق الإنسان؟

حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة لدى بني البشر جميعاً. فنحن جميعاً لنا الحق على قدم المساواة في حقوق الإنسان دون تمييز، مهما كانت جنسيتنا، أو مكان إقامتنا، أو نوع جنسنا، أو منشؤنا الوطني أو العرقي، أو لوننا، أو ودياننا، أو لغتنا، أو أي وضع آخر، مثل السن، أو الإعاقة، أو الحالة الصحية، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسية. فهذه الحقوق، سواء كانت حقوق مدنية وسياسية (مثل الحق في الحياة، والمساواة أمام القانون، وحرية التعبير) أو كانت حقوقاً اقتصادية، واجتماعية، وثقافية (مثل الحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والتعليم)، أو كانت حقوقاً جماعية (مثل الحق في التنمية وتقرير المصير)، هي حقوق لا تتجزأ وعالمية، ومتراصة، ومتشابكة.

وقد تمت صياغة وتطوير حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 () رداً على فظائع الحرب العالمية الثانية. وغالباً ما تعبر القوانين عن حقوق الإنسان العالمية وتكفل هذه الحقوق، في صورة معاهدات، وقانون دولي عرفي، ومبادئ عامة، ومصادر أخرى للقانون الدولي. ويحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات الحكومات بأن تعمل بطرق معينة أو تمتنع عن أعمال معينة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات.

وبعد أن أصبحت الدول أطرافاً في معاهدات دولية، فإنها تتحمل التزامات وواجبات بموجب القانون الدولي بأن تحترم حقوق الإنسان وتعمل على حمايتها وإنفاذها. ويعني الالتزام بالاحترام أنه يجب على الدول أن تمتنع عن التدخل في التمتع بحقوق الإنسان أو الانتقاص من هذه الحقوق. ويتطلب الالتزام بالحماية أن تقوم الدول بحماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. ويعني الالتزام بالوفاء أنه يجب على الدول اتخاذ إجراء إيجابي لتسهيل التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

ما هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؟

يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات يجب على الدول احترامها. فعن طريق التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، تتعهد الحكومة بأن تتخذ تدابير محلية وتضع تشريعات تتوافق مع التزاماتها وواجباتها بموجب هذه المعاهدة. وحيثما تخفق الإجراءات القانونية المحلية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، تتاح آليات وإجراءات للشكاوى أو

البلاغات الفردية على المستويين الإقليمي والدولي تساعد على ضمان الاحترام الفعلي للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذها، وإنفاذها على المستوى المحلي. وعلى المستوى الدولي، تشمل هذه الآليات الهيئات التي أنشأتها الدول بموجب المعاهدات، والمكلفة برصد تنفيذ التزامات المعاهدة، والمقررين الخاصين، والخبراء المستقلين الآخرين الذين يعينهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل التحقيق في التحديات الملحة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

هل التمييز ضد المثليات جنسياً والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية إجراء قانوني؟

لا. فالحق في المساواة وعدم التمييز يعد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان. وتنص الكلمات الافتتاحية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون مواربة على أنه "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق".

وتنطبق الضمانة الخاصة بالمساواة وعدم التمييز المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان على جميع الأفراد، بصرف النظر عن ميلهم الجنسي، أو هويتهم الجنسية، أو "غير ذلك من الأسباب". ولا توجد أي صيغة دقيقة أو حكم استثنائي مستتر في أي من معاهدتنا لحقوق الإنسان يسمح لدولة ما بضمان الحقوق الكاملة للبعض ومنعها عن البعض الآخر لأسباب تقوم فقط على الميل الجنسي والهوية الجنسية.

وعلاوة على ذلك، فقد أكدت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أن الميول الجنسية والهوية الجنسية مدرجة ضمن الأسباب التي تحظر التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يعني أن أي تمييز بين حقوق الأفراد استناداً إلى أنهم شواذ جنسياً إجراء غير قانوني، تماماً كما أن القيام بذلك استناداً إلى لون البشرة، أو العنصر، أو نوع الجنس، أو الدين، أو غير ذلك من الأسباب يعد إجراء غير قانوني. وقد تأكد هذا الموقف مراراً في المقررات والتوجيهات العامة التي أصدرتها عدة هيئات منشأة بموجب معاهدات، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ما هي بعض الأشكال الأكثر شيوعاً لانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على الشواذ جنسياً؟

قام مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوثيق طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد أفراد على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية. وهذه تشمل:

- هجمات عنيفة، تتراوح ما بين اعتداءات لفظية معادية وتسلط نفسي إلى اعتداء بدني، وعمليات ضرب، وتعذيب، واختطاف، وعمليات قتل موجهة.
- قوانين جنائية تمييزية، تستخدم غالباً لمضايقة الشواذ جنسياً ومعاقبتهم، بما في ذلك قوانين تجرم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس، والتي تنتهك حقوق الخصوصية وعدم التمييز.
- قيوداً تمييزية على حرية الكلام وما يرتبط بها من قيود على ممارسة الحقوق في حرية التعبير، والاجتماع، والانضمام إلى الجمعيات، بما في ذلك قوانين تحظر نشر معلومات عن المثلية الجنسية تحت ستار تقييد نشر "الدعاية" الخاصة بالشواذ جنسياً.
- معاملة تمييزية، يمكن أن تحدث في طائفة المجالات اليومية، بما في ذلك أماكن العمل، والمدارس، ومزل الأسرة، والمستشفيات. وبدون قوانين وطنية تحظر التمييز من جانب أطراف ثالثة على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، فإن مثل هذه المعاملة التمييزية تتواصل دون رادع، مما لا يترك مجالاً أمام المتضررين يمكنهم اللجوء إليه. وفي هذا السياق، فإن عدم الاعتراف القانوني بالعلاقات بين أشخاص من نفس الجنس، أو بالهوية الجنسية لشخص ما يمكن أن يكون له أيضاً تأثير تمييزي على كثير من الشواذ جنسياً.

ماذا قالت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عن هذا الموضوع؟

طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول في سلسلة من القرارات بأن تكفل حماية حق جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية في الحياة، وأن تجري تحقيقات عاجلة وشاملة في جميع عمليات القتل، بما فيها عمليات القتل بدوافع تتعلق بالميل الجنسي للضحية وهويته الجنسية (انظر، على سبيل المثال، القرار (A/RES/67/168).

وفي حزيران/يونيو 2011، أصبح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أول هيئة حكومية دولية تعتمد قراراً واسع النطاق عن حقوق الإنسان، والميل الجنسية، والهوية الجنسية. فقد أعرب المجلس في القرار 19 17 عن "بالغ قلقه" إزاء العنف والتمييز ضد الأفراد على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، واستهل دراسة عن نطاق ومدى هذه الانتهاكات والتدابير اللازمة لمواجهتها.

وقد صدرت الدراسة المطلوبة، التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر 2011. وأشارت الدراسة إلى نمط العنف والتمييز الموجه إلى الأفراد بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية. وشكلت نتائج الدراسة وتوصياتها

الأساس لحلقة نقاش عقدها المجلس في آذار/مارس 2012 وهي أول مرة يُعقد فيها نقاش رسمي حكومي دولي عن الموضوع في الأمم المتحدة.

ما هي الالتزامات القانونية التي تتحملها الدول فيما يتعلق بحقوق الشواذ جنسياً؟

تشمل الالتزامات القانونية الأساسية للدول فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للشواذ جنسياً ما يلي:

- حماية الأفراد من العنف الناجم عن كره المثليين جنسياً وكره مغايري الهوية الجنسية، ومنع التعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وإنفاذ قوانين خاصة بجريمة الكراهية التي لا تشجع العنف ضد الأفراد على أساس الميل الجنسي، ووضع نظم فعالة للإبلاغ عن أعمال العنف بدافع الكراهية، بما في ذلك إجراء تحقيق فعال مع المرتكبين ومحاكمتهم، وتقديم المسؤولين إلى العدالة. وتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون ورصد أماكن الاحتجاز، وتوفير نظام يلجأ إليه الضحايا لطلب التعويض. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعترف قوانين وسياسات اللجوء بأن الاضطهاد بسبب الميل الجنسي يمكن أن يكون أساساً صحيحاً لطلب اللجوء.
- إلغاء القوانين التي تُجرّم المثلية الجنسية، بما في ذلك جميع التشريعات التي تجرّم السلوك الجنسي القائم على التراضي بين بالغين من نفس الجنس. وضمان عدم اعتقال أو احتجاز الأفراد على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية، وألا يتعرضوا لأي فحوصات بدنية مهينة بقصد تحديد ميلهم الجنسي.
- حظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. وإنفاذ تشاريح تحظر التمييز بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية. وتوفير التثقيف والتدريب لمنع التمييز والوصم ضد الشواذ جنسياً والمختنئين.
- ضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي لجميع الشواذ جنسياً، وضمان ألا تكون القيود على هذه الحقوق غير تمييزية بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسية حتى عندما تهدف مثل هذه القيود إلى خدمة غرض مشروع وأن تكون معقولة ومتناسبة من حيث النطاق. وتشجيع ثقافة المساواة والتنوع التي تشمل احترام حقوق الشواذ جنسياً.

صحيفة وقائع: العنف المتعلق بكره المثليين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية

العنف ضد المثليات جنسياً أو المثليين جنسياً أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية

تم الإبلاغ عن أعمال عنف تتعلق بكره المثليين جنسياً وكره مغايري الهوية الجنسية في جميع مناطق العالم. ويتراوح هذا العنف ما بين التسلط العدواني والنفسي المنتظم، والعنف الجسدي، والتعذيب، والاختطاف، وعمليات القتل الموجهة. وكانت هناك أيضاً بلاغات واسعة النطاق عن العنف الجنسي، بما في ذلك ما يسمى بالاعتصاب "الإصلاح" أو "التأديبي"، يقوم فيه الرجال باغتصاب النساء التي يُفترض أنهن مثليات جنسياً بحجة محاولة "علاج" ضحايا المثلية الجنسية.

العنف الجنساني

غالباً ما تكون الهجمات على أشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية مدفوعة بالرغبة في معاقبة أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم يتحدون المعايير الجنسية، وتعتبر أحد أشكال العنف الجنساني. فالمرء ليس بحاجة إلى أن يكون من الشواذ جنسياً لكي يتعرض للهجوم: فمجرد فكرة المثلية الجنسية أو مغايرة الهوية الجنسية تكفي لأن يتعرض هؤلاء الأشخاص للخطر.

وتقع أعمال العنف في أوساط مختلفة: في الشارع، وفي الحدائق العامة، وفي المدارس، وفي أماكن العمل، وفي المنازل الخاصة، وفي السجون وزنازين الشرطة. وقد يكون العنف تلقائياً أو منظماً، وقد يرتكبه غرباء أو جماعات متطرفة. وتعد الوحشية من السمات المشتركة لكثير من جرائم الكره الموجهة للشواذ جنسياً: فضحايا القتل، على سبيل المثال، غالباً ما يُعثر عليهم مشوهين، أو يتعرضون لحروق بالغة، أو يتم إخصائهم، أو يتعرضون للاعتداء الجنسي. ويواجه مغايري الهوية الجنسية، وخاصة أولئك العاملون في مجال الجنس، أو في أماكن الاحتجاز، خطراً بالغاً بشكل خاص يتمثل في العنف القاتل والعنف الوحشي بشكل مفرط. وقد تم أيضاً توثيق مستفيض لحالات التعذيب وسوء معاملة المثليات جنسياً، والمثليين جنسياً، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية، والمخنثين. وغالباً ما يحدث التعذيب في أماكن الاحتجاز، حيث يتعرض الشواذ جنسياً للاعتداء من جانب ضباط الشرطة، أو حراس السجون، أو نظرائهم، بينما تغمض سلطات الدولة عيونها. وقد تكون بعض أشكال العلاج الطبي القسري أيضاً بمثابة تعذيب، بما في ذلك إجراء الفحوص على الأعضاء التناسلية

للمثليين جنسياً لغرض “إثبات” مثليتهم الجنسية، والتعقيم غير المرغوب لمغايري الهوية الجنسية، والعلاج القسري بالصدمات الكهربائية بقصد “تغيير” الميل الجنسي لشخص ما.

البيانات

تعد البيانات الرسمية عن العنف المتعلق بكره المثليين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية مشتتة، كما أن الإحصاءات الرسمية نادرة. ويوجد لدى عدد قليل نسبياً من البلدان نظم ملائمة لرصد جرائم كره المثليين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية، وتسجيلها، والإبلاغ عنها. وحتى عندما توجد مثل هذه النظم، فإن الضحايا قد لا يثقون في أجهزة الشرطة بما يكفي للجوء إليها، وقد لا يكون رجال الشرطة أنفسهم على درجة كافية من الوعي للاعتراف بالدوافع وتسجيلها على النحو الصحيح. ومع هذا، فإنه عن طريق تجميع ما يتوافر من إحصاءات وطنية، واستكمالها بالبلاغات المقدمة من مصادر أخرى، يتضح أن هناك نمطاً واضحاً وهو حدوث عنف وحشي على نطاق واسع، وغالباً ما يُرتكب دون عقاب.

مسؤولية الدولة

تعد الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية حقوق الشواذ جنسياً في الحياة، وفي الأمن الشخصي، وفي التحرر من التعذيب وسوء المعاملة. فالدول تتحمل مسؤولية كبيرة عن اتخاذ إجراءات لمنع عمليات القتل بدافع الكراهية، والهجمات العنيفة، والتعذيب، والتحقيق في مثل هذه الجرائم على وجه السرعة وبصورة شاملة، وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

نقاط العمل

بالنسبة للدول:

التحقيق في عمليات القتل الموجهة، ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم.

إصدار قوانين خاصة بجرائم الكراهية لردع العنف على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

إقامة نظام لتسجيل العنف بدافع الكراهية والإبلاغ عنه.

توفير تدريب ملائم على مراعاة الاعتبارات الجنسية للمسؤولين عن إنفاذ القانون، وموظفي أماكن الاحتجاز، ورجال القضاء، وغيرهم من العاملين في قطاع الأمن.

تنظيم حملات تثقيفية وإعلامية عامة لمناهضة المواقف المتعلقة بكره المثليين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية، وتشجيع قيم التنوع والاحترام المتبادل.

يمكنك أنت وأصدقائك وأفراد آخرين أن تُحدثوا فرقاً أيضاً:

تأكد أنت ومن حولك أنكم لا تتسامحون إطلاقاً تجاه أي عنف يتعلق بكره المثليين جنسياً أو مغايري الهوية الجنسية، بما في ذلك الاعتداء بالقول المصحوب بالعدوان والتهديد.

أفصح عن أي عنف من هذا القبيل، وقم بالإبلاغ عنه، حتى عندما لا يتعلق بك شخصياً.

إذا كنت أنت أو أحد أصدقائك أو أفراد أسرته من ضحايا العنف بدافع الكراهية، إلجأ إلى الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان عن طريق توجيه رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الموقع urgent-action@ohchr.org.

أمثلة على حوادث العنف التي استرعت اهتمام مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- كان سبت والش يبلغ من العمر 17 عاماً عندما توجه إلى الحديقة في بيت أسرته في بلدة تيهاشابي، كاليفورنيا، وشنق نفسه. وقبل اتخاذ هذا القرار المساوي بالتخلص من حياته، كان قد عانى لسنوات من التهكم والاعتداء النابع من كره المثليين جنسياً من جانب أقرانه في المدرسة وجيرانه. وقضية سبت ليست الوحيدة: ففي نفس الشهر الذي مات فيه، انتحر أيضاً ما لا يقل عن خمسة مراهقين آخرين في الولايات المتحدة بعد أن عانوا من التسلط النابع من كره المثليين جنسياً.
- مات دانيال زاموديو، الذي يبلغ من العمر 24 عاماً، وكان من المثليين جنسياً، متأثراً بإصابات بالغة أثناء هجوم وحشي تعرض له من جانب جماعة تدّعي أنها من النازيين الجدد في إحدى حدائق سانتياغو. ويقال إنه تعرض للتعذيب لعدة ساعات من جانب مهاجميه الذين أطفأوا سجاثرهم على جسده ورسّموا بها صليباً معقوفة. وقد تم احتجاز أربعة من المشتبه فيهم بتهمة قتل دانيال. وكان لبعض هؤلاء المعتقلين سجلات إجرامية خاصة بهجمات سابقة على مثليين جنسياً. وقال ممثل الادعاء إنه يعتقد أن الهجمات كانت بدافع كره المثليين جنسياً بشكل واضح. وقد اعتمدت قوانين جديدة خاصة بجرائم كره المثليين جنسياً وجرائم التمييز في أعقاب هذا الهجوم، وهو ما أثار احتجاجاً جماهيرياً، وأدى إلى نقاش وطني عن كره المثليين جنسياً.
- كانت نوكسولو نوغوازا، الناشطة المناصرة لحقوق الشواذ جنسياً في جنوب أفريقيا، في الرابعة والعشرين من عمرها عندما تعرضت للاغتصاب والقتل في بلدة كواتيما بالقرب من جوهانسبرغ. وقد تشوه وجهها ورأسها بسبب الرجم، كما طُعن عدة

مرات بواسطة زجاجات مكسورة. ويُعتقد أن الهجوم الذي تعرضت له قد بدأ بعد أن حاول مهاجموها مراودة صديقتها الحميمة. وأفاد السكان المقيمون بالقرب من مسرح الجريمة بأنهم سمعوا رجالاً يصيحون ”ستتخلص بكم من المثليات جنسياً“ وقت ارتكاب الهجوم. وقد حضر أكثر من ألفي شخص جنازة نو كسولو، واستنكر كثيرون العنف بدافع كره المثلية الجنسية وطالبوا بوضع نهاية للممارسة التي تُدعى ”الاغتصاب العقابي أو الإصلاحي“ للمثليات جنسياً.

- في نيروبي، كينيا، ظهرت بولين كيماي الناشطة المناصرة لحقوق المثليات جنسياً في أحد البرامج التلفزيونية التي تناولت موضوع المثلية الجنسية. وفي الأسابيع التي أعقبت ذلك، تعرضت مراراً لاعتداءات لفظية في الطريق وفي أماكن عامة أخرى، ويُقال إنها تعرضت للتعقب والتهديد بالاغتصاب من جانب مجموعة من الرجال. وقد تلقت أيضاً تهديدات كتابية بالقتل، تُركت في مطروف وُجد خارج مكان إقامتها.
- في بلدة كوماياغويلا، هندوراس، وُجدت لورنزا ألكسيس الفارادو هيرانانديز، وهي من المغايرات للهوية الجنسية وتبلغ من العمر 23 عاماً، مقتولة في إحدى الحفر، وكان من الواضح أن جسدها تعرض للضرب والحرق. واتضح من الأحجار التي تحمل آثار دماء بالقرب من جسدها أن الكدمات على جسدها كانت بسبب الرجم. وقد أشعلت النيران في جسدها. واتضح أيضاً من الرفالات المستعملة (الواقى الذكري) أنها ربما تعرضت أيضاً للاغتصاب. وكانت هناك عدة إصابات بوجهها جعلت من الصعب التعرف على هويتها.
- أُلقت الشرطة في كاتوندو القبض على سونيتا (وهذا ليس اسمها الحقيقي)، وهي من مزدوجي الهوية الجنسية، ونُقلت إلى أحد أقسام الشرطة المحلية، ويقال إنها تعرضت لاعتداء لفظي وأمرت بأن تتجرد من ملابسها. وعندما رفضت، قيل إن ضباط الشرطة الموجودين جردوها من ثيابها بالقوة وقاموا بلمس أعضائها التناسلية وهم يسخرون منها، وهددوها بقص شعرها لمعاقبته على ارتداء ملابس نسائية. وقد أُفرج عنها في اليوم التالي. وتم الإبلاغ بصورة منتظمة عن حوادث مماثلة تنطوي على تحرش من رجال الشرطة بنساء من مزدوجي الهوية الجنسية، وغالباً ما تنطوي على ضرب جسدي واعتداء لفظي.

ردود الفعل العنيفة تجاه المساواة

لاحظت السلطات في عدة بلدان أن العنف المتعلق بكره المثليين جنسياً ومزدوجي الهوية الجنسية يتزايد بصورة مثيرة في أعقاب إحراز تقدم تشريعي يهدف إلى تحسين حماية

حقوق الشواذ جنسياً. وهذه ظاهرة تكررت على مدى التاريخ: فيقال إن المحاولات السابقة للقضاء على الفصل والتمييز العنصريين أثار ردود فعل مماثلة وجهت إلى أفراد من الأقليات العنصرية. فالحكومات ليست مسؤولة فقط عن التصدي للتمييز، ولكن عليها أيضاً أن توضح لعامة الجمهور لماذا يلزم اتخاذ الإجراء، وتتأكد من اتخاذ التدابير الملائمة لمنع العنف والاستجابة له بسرعة وفعالية عندما يحدث.

صحيفة وقائع

حقوق المثليات جنسياً والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية (الشواذ جنسياً):

أسئلة متكررة

ما معنى "الشواذ جنسياً"؟

الشواذ جنسياً هم "المثليات جنسياً، والمثليون جنسياً، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسية". وبينما توجد لهذه المصطلحات أصداء عالمية متزايدة، فإنه يمكن استخدام مصطلحات أخرى في ثقافات مختلفة لوصف أولئك الذين يقيمون علاقات مع أشخاص من نفس الجنس، وأولئك الذين لا يُعتبرون من مزدوجي الهوية الجنسية. وفي سياق حقوق الإنسان، تواجه المثليات جنسياً، والمثليون جنسياً، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسية تحديات مشتركة وخاصة على حد سواء. ويعاني الأفراد الحاملون لصفات الجنسين (المختشون الذين يولدون بخصائص جنسية غير نمطية) كثيراً من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان كتلك التي يعاني منها الشواذ جنسياً، على النحو الموضح أدناه.

ما هو "الميل الجنسي"؟

يشير الميل الجنسي إلى الانجذاب الجسدي و/أو الرومانسي و/أو العاطفي لشخص ما نحو أشخاص آخرين. وكل فرد لديه ميل جنسي يعد جزءاً لا يتجزأ من هوية الشخص. فالمثليون جنسياً والمثليات جنسياً ينجذبون نحو أفراد من نفس جنسهم. والأشخاص المحبون للجنس مع الغير، وهم الغيريون جنسياً، (والذين يُوصفون أحياناً بأنهم "طبيعيون")، ينجذبون نحو أفراد من جنس يختلف عن جنسهم. وقد ينجذب مزدوجو الميل الجنسي نحو أفراد من نفس الجنس أو من جنس مختلف. والميل الجنسي ليست له علاقة بالهوية الجنسية.

ما هي "الهوية الجنسية"؟

تعبّر الهوية الجنسية عن إحساس يشعر به المرء بعمق وعن تجربة عن نوع الجنس الذي ينتمي إليه. والهوية الجنسية لشخص ما تتسق عادة مع نوع الجنس المحدد له عند مولده. وبالنسبة لمزدوجي الهوية الجنسية، هناك عدم اتساق بين الإحساس بالجنسانية الخاصة بهم ونوع الجنس الذي حدد لهم عند الولادة. وفي بعض الحالات، قد يتعارض مظهرهم وتصرفاتهم وخصائصهم الخارجية مع توقعات المجتمع بالنسبة للسلوك الذي يتفق مع المعايير الجنسية.

ماذا تعني مُغايرة الهوية الجنسية؟

يعد تعبير مُغايرة الهوية الجنسية مصطلحاً شاملاً يستخدم لوصف طائفة واسعة من الهويات. بمن فيهم مزدوجو الهوية الجنسية، والمتشبهون بالجنس الآخر، والأشخاص الذين يُعرفون بالجنس الثالث، وآخرون يعتبر مظهرهم وخصائصهم الجنسية غير نمطية. وتعتبر مغايرات الهوية الجنسية من النساء ولكن تم تصنيفهن على أنهن ذكور عند الولادة. ويعتبر مزدوجو الهوية الجنسية من الرجال ولكن تم تصنيفهم على أنهم إناث عند الولادة. ويلجأ بعض مغايري الهوية الجنسية إلى الجراحة أو تناول الهرمونات لكي تتواءم أجسامهم مع هويتهم الجنسية؛ وهناك آخرون لا يفعلون ذلك.

ما معنى المُخنث (الحامل لصفات الجنسين)؟

يولد الشخص المخنث بصفات تشريحية جنسية، و/أو أعضاء تناسلية، و/أو أنماط كروموسومية لا تنطبق على التعريف المعتاد للذكر أو الأنثى. وقد يظهر هذا عند الولادة أو في مرحلة لاحقة من الحياة. ويمكن تعريف الشخص الحامل لصفات الجنسين بأنه ذكر أو أنثى أو كلاهما. وهذه الحالة لا تتعلق بالميل الجنسي أو الهوية الجنسية: ويواجه المخنثون نفس الطائفة من تحديات الميول الجنسية والهوية الجنسية مثل غير المخنثين.

ما هو كره المثليين جنسياً وكره مغايري الهوية الجنسية؟

يعد كره المثليين جنسياً شعوراً غير منطقي بالخوف أو الكراهية أو النفور تجاه المثليات جنسياً، أو المثليين جنسياً، أو مزدوجي الميل الجنسي؛ ويدل كره مغايري الهوية الجنسية على شعور غير منطقي بالخوف أو الكراهية أو النفور تجاه مزدوجي الهوية الجنسية. ونظراً لأن مصطلح كره المثليين جنسياً مفهوم على نطاق واسع، فإنه يُستخدم في بعض الأحيان كمصطلح شامل للإشارة إلى الشعور بالخوف والكراهية والنفور تجاه الشواذ جنسياً بصفة عامة.

ما نوع انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشواذ جنسياً؟

يعاني الشواذ جنسياً على اختلاف أعمارهم في جميع مناطق العالم من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم. فهم يتعرضون للهجوم الجسدي، والاختطاف، والاعتصاب، والقتل. وفي أكثر من ثلث بلدان العالم، قد يتم اعتقال هؤلاء الأشخاص وسجنهم (وإعدامهم في ما لا يقل عن خمسة بلدان) بتهمة إقامة علاقات جنسية خاصة قائمة على التراضي مع أشخاص من نفس الجنس. وغالباً ما تخفق الدول في توفير الحماية المناسبة للشواذ جنسياً من المعاملة التمييزية في

المجالات الخاصة، بما في ذلك في مكان العمل، والمسكن، والرعاية الصحية. ويواجه الأطفال والبالغون الشواذ جنسياً التسلط في المدرسة، وقد يطردهم آباؤهم من المنزل، أو يودعون قسراً في مؤسسات للعلاج النفسي، أو يُرغمون على الزواج. وغالباً ما يُحرم مغايرو الهوية الجنسية من الحصول على وثائق الهوية التي تعبّر عن نوع الجنس الذي يفضلونه، والذي بدوره لا يستطيعون العمل، أو السفر، أو فتح حساب مصرفي، أو الحصول على الخدمات. وقد يخضع الأطفال المخنثون لعمليات جراحية وتدخلات أخرى دون موافقتهم أو الموافقة المستنيرة لآبائهم، كما يتعرض البالغون للعنف والتمييز.

هل هناك سبب لتجريم المثلية الجنسية؟

لا. فتجريم العلاقات الجنسية الخاصة القائمة على التراضي بين بالغين سواء كانوا من نفس الجنس أو من جنس مغاير، يعد انتهاكاً للحق في الخصوصية. وتعد القوانين التي تجرم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين بالغين من نفس الجنس قوانين تمييزية أيضاً، وعند إنفاذها، فإنها تنتهك الحق في عدم الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ويوجد لدى ما لا يقل عن 76 بلداً قوانين سارية تجرم العلاقات الجنسية الخاصة القائمة على التراضي بين بالغين من نفس الجنس، وفي خمسة بلدان على الأقل، تصدر أحكام بعقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى انتهاك الحقوق الأساسية، فإن هذا التجريم يضيف الشرعية على المواقف العدائية تجاه الشواذ جنسياً، والعنف والتمييز. كما أنه يعرقل الجهود المبذولة للوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق ردع الشواذ جنسياً عن إجراء الفحوص وتلقي العلاج خوفاً من اتهامهم بنشاط إجرامي.

هل يوجد الشواذ جنسياً فقط في البلدان الغربية؟

لا. يوجد الشواذ جنسياً في كل مكان، وفي جميع البلدان، وبين كافة الجماعات الإثنية، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وفي جميع المجتمعات المحلية. وتعد المزايم التي تصف الانجذاب نحو نفس الجنس بأنها ممارسة غريبة مزايم زائفة. غير أن كثيراً من القوانين الجنائية المستخدمة اليوم لمعاقبة الشواذ جنسياً نشأت في الغرب. وفي معظم الحالات، فرضت هذه القوانين على البلدان المعنية في القرن التاسع عشر من جانب السلطات الاستعمارية في ذلك الوقت.

هل كان الشواذ جنسياً موجودين بصفة دائمة؟

نعم. كان الشواذ جنسياً يشكلون دائماً جزءاً من مجتمعاتنا. وتوجد أمثلة في كل مكان وفي كل زمان وفي النقوش على الصخور في عصور ما قبل التاريخ في جنوب أفريقيا ومصر،

فضلاً عن النصوص الطبية الهندية القديمة وأدبيات الامبراطورية العثمانية. وهناك كثير من المجتمعات المفتوحة تقليدياً تجاه الشواذ جنسياً، بما في ذلك عدة مجتمعات آسيوية اعترفت تقليدياً بالجنس الثالث.

هل من الممكن تغيير الميل الجنسي أو الهوية الجنسية لشخص ما؟

لا. لا يمكن تغيير الميل الجنسي و/أو الهوية الجنسية لشخص ما. والشيء الذي يجب أن يتغير هو المواقف الاجتماعية السلبية التي توصم الشواذ جنسياً وتسهم في العنف والتمييز ضدهم. وغالباً ما تنطوي محاولات تغيير الميل الجنسي لشخص ما على انتهاكات لحقوق الإنسان، وتسبب معاناة شديدة. وتشمل الأمثلة: العلاج النفسي القسري لغرض "علاج" الأفراد من الانجذاب نحو نفس الجنس، وكذلك ما يسمى الاغتصاب "الإصلاحى" للمثليات جنسياً، والذي يُرتكب بهدف "دفعهن نحو الاستقامة".

هل التعامل مع الشواذ جنسياً أو الحصول على معلومات ملائمة للسن عن المثلية الجنسية يُعرض سلامة الأطفال للخطر؟

لا. فالتعرف على الشواذ جنسياً أو قضاء وقت معهم لا يؤثر في الميل الجنسي أو الهوية الجنسية للقصر، ولا يعرض سلامتهم للضرر. كما أنه من الأمور الحيوية أن يحصل جميع الشباب على معلومات مناسبة لأعمارهم عن الثقافة الجنسية بغية إقامة علاقات بدنية صحية ومحترمة، وحتى يتسنى لهم حماية أنفسهم من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ومنع هذا النوع من المعلومات يسهم في الوصم، وقد يدفع الشواذ جنسياً من الشباب إلى الشعور بالعزلة، والاكتئاب، وقد يدفع البعض إلى التسرب من المدرسة، ويسهم في ارتفاع معدل حالات الانتحار.

هل الشواذ جنسياً يمثلون خطورة بالنسبة للأطفال؟

لا. ليست هناك أية علاقة بين المثلية الجنسية والاعتداء على الأطفال من أي نوع. ويمكن أن يكون بين الشواذ جنسياً في جميع أنحاء العالم آباء صالحون ومدرسون ناجحون، وقدوة للشباب. وتصوير الشواذ جنسياً بأنهم ينجذبون نحو الأطفال ويشكلون خطراً عليهم ليس صحيحاً على الإطلاق، ويمثل إهانة، ويحوّل الأنظار عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير جادة وملائمة لحماية جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يتعايشون مع ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية.

هل ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الشواذ جنسياً؟

نعم. إنه يسري على كل فرد. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يضع التزامات دولية على الدول لضمان أن يتمتع كل فرد، دون تمييز، بحقوق الإنسان. ويعد الميل الجنسي والهوية الجنسية لشخص ما أحد هذه الحالات، مثل الأصل العرقي أو نوع الجنس أو اللون أو الدين. وقد أكد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة أن القانون الدولي يحظر التمييز القائم على الميل الجنسي أو الهوية الجنسية.

هل يمكن تبرير حرمان الشواذ جنسياً من حقوق الإنسان الخاصة بهم على أساس الدين أو الثقافة أو التقاليد؟

لا. إن حقوق الإنسان عالمية: فكل إنسان له الحق في نفس الحقوق، بصرف النظر عن هويته أو أين يعيش. وفي حين يكتسب التاريخ والثقافة والدين أهمية من حيث السياق، فإن جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تتحمل واجباً قانونياً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.
